

قمة دوربان تمديد «كيوتو»... وتقرّ اتفاقاً جديداً للمناخ

المناخي البريطاني كريس هيون أن النتيجة تمثل «نجاحاً كبيراً للدبلوماسية الأوروبية». وأضاف: «استطعنا إقناع كبريات الدول المسببة للانبعاثات مثل الولايات المتحدة والهند والصين بخريطة طريق تضمن الوصول إلى اتفاق عالمي شامل». ورأى الممثل الأميركي لشؤون المناخ، تود شتيرن، أن «الأمر انتهى بنحو جيد في نهاية المطاف. إنها المرة الأولى التي توافق فيها دول نامية على اتفاق قانوني» حول المناخ. ولاقى قرارات القمة انتقادات من منظمة «أو كسفام» غير الحكومية، التي رأت أن القرارات التي اتخذت أقل بكثير مما تقتضيه الضرورات المناخية، مشيرة إلى أن ما جرى التوصل إليه هو «اتفاق الحد الأدنى»، الذي يجعل العالم «يتجه نصف نائم نحو ارتفاع في الحرارة أربع درجات».

(أ ف ب، رويترز)

على الاتفاق بقولها: «على شرف ماندبلا، يبدو الأمر مستحيلاً على الدوام حتى يحصل الاتفاق. وهذا ما حصل». وأضافت أن الصياغة النهائية المتعلقة بالشكل القانوني لاتفاق مستقبلي غامضة. وأضافت: «لم يتحدد بعد ما الذي يعنيه هذا»، مشيرة إلى أن النصوص النهائية قد لا تعلن قبل بضعة أيام.

بدوره، اكتفى الاتحاد الأوروبي، الذي ألقى بثقله للتوصل إلى اتفاق ملزم قانونياً، بنص يترك مسألة الطابع الملزم للميثاق المناخي المقبل معلقاً. وقد رحب الاتحاد، أمس، بما عده «اختراقاً تاريخياً» تحقق في «مكافحة التغير المناخي».

وقالت المفوضة الأوروبية، في بيان، إن «استراتيجية الاتحاد الأوروبي كانت مجدبة»، موضحة أن الاتحاد «كان يطمح إلى أكثر من مجرد تطبيق قرارات وتمكن من تحقيق ذلك».

من جهته، رأى وزير الطاقة والتغير

مساراً لوضع اتفاق ملزم قانوناً بشأن خفض الانبعاثات. إلا أن المسألة الرئيسية المتمثلة بتمويل هذا الصندوق بقيت حتى الآن من دون جواب كامل، فيما ينص الالتزام المتخذ قبل سنتين في كوبنهاغن على التوصل إلى مئة مليار دولار سنوياً ابتداءً من عام 2020. وأمام معارضة الهند الشديدة، وافق الأوروبيون في نهاية المطاف على صياغة تصف الاتفاق المقبل بأنه «بروتوكول أو وثيقة قانونية أخرى أو حل منسقى يكون له مفعول قانوني»، ويكمن الهدف في البدء بتنفيذ هذا الاتفاق ابتداءً من عام 2020.

وقالت وزيرة خارجية جنوب أفريقيا، التي ترأس المحادثات: «جئنا إلى هنا بالخطة (أ) وأنهينا هذا الاجتماع بالخطة (ب) لإنقاذ الكوكب من أجل مستقبل أطفالنا وأحفادنا».

من جهتها، رحبت مسؤولة المناخ في الأمم المتحدة، كريستيانا فيغويريس،

تمكن مؤتمر الأمم المتحدة في دوربان في جنوب أفريقيا بشأن التغير المناخي أمس، من إقرار اتفاقات ستجبر لأول مرة أكبر الدول المسببة للتلوث على التحرك لإبطاء وتيرة ارتفاع درجة حرارة الأرض. وتنفس ممثلو نحو 190 دولة شاركوا في المؤتمر الصعداء بعدما تفادى القرار انهيار المحادثات وجنب جنوب أفريقيا، التي تستضيف المؤتمر، الحرج؛ إذ تعرض إشرافها على المفاوضات التي استمرت أسبوعين لانتقادات من الدول الغنية والفقيرة على حد سواء.

ومددت الاتفاقات مدة سريان بروتوكول كيوتو، وكان هذا التمديد مطلباً كبيراً للدول الصاعدة التي تذكر باستمرار أن بلدان الشمال الغنية تضطلع بمسؤولية «تاريخية» في تراكم مستويات ثاني أكسيد الكربون في الجو. وأقرت أيضاً صيغة صندوق لمساعدة الدول الفقيرة في التعامل مع التغير المناخي، وحددت

أفضت المفاوضات الماراتونية في مؤتمر دوربان للمناخ أمس إلى خريطة طريق باتجاه اتفاقية في هذا الشأن عام 2015، تشمل للمرة الأولى كل الدول لمكافحة الاحتباس المناخي

المجلس الاستشاري ينتخب هيئته التمثيلية

الإخوان المسلمون يهللون لزيارة جون كيري مقرّ «الحرية والعدالة»

للتغيير، الدكتور عبد الجليل مصطفى، إنه «لا يعول كثيراً على هذا المجلس الاستشاري، وهو ديكور للمجلس العسكري». وأضاف: «أحترم كل الأعضاء الذين يشاركون في عضويته ونشاطاته، لكننا بحاجة إلى مجلس رئاسي مدني حقيقي يكون من أسفل، لا بقرار من المجلس العسكري. لا أعرف إن كان سيتاح لهذا المجلس الاستشاري صلاحيات حلحلة المرحلة الانتقالية الحالية للأمام أو لا»، مشككاً في أن يحصل هذا الأمر. وأعرب عن قلقه من أن يكون اختيار شخصيات مقربة نسبياً من الناس، ورقة من المجلس العسكري لقطع الطريق على التحركات الشعبية التي تطالب بمجلس رئاسي مدني، قائلاً: «لا أحب لعبة التوقع، لكنني أتحدث بالأصل عن مجلس رئاسي مدني مستقل، يستكمل أهداف الثورة، ولا يستكمل مخططات بقايا النظام السابق، وكلنا نعرفها».

في هذه الأثناء، أثارَت زيارة السيناتور الأميركي، جون كيري، قبل يومين، لمقرّ حزب «الحرية والعدالة»، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، جدلاً في الشارع المصري، فيما أدت إلى ارتياح واسع في أوساط الإسلاميين، وخصوصاً الإخوان. وقالت السفارة الأميركية بالقاهرة في بيان تعليقاً على زيارة كيري إنه «كان حريصاً في كل لقاءاته على ضرورة استمرار العلاقات المتينة، بين الولايات المتحدة الأميركية ومصر، التي تعيش لحظة تاريخية في التحول نحو الديمقراطية، سنؤثر إيجاباً على الشرق الأوسط». وأضاف أن كيري حصل على «تأكيدات قيادات حزب «الحرية والعدالة» باحترام التحول الديمقراطي والمعاهدات التي وقعتها مصر، بما فيها معاهدة السلام مع إسرائيل».

بدوره، رأى رئيس «الحرية والعدالة»، محمد مرسي، أن الزيارة «تؤكد ثقة العالم الدولي باختيار الناخبين، وإرادة الشعب المصري، نحن نحترم المجتمع الدولي، الذي يحترم تجربتنا الديمقراطية»، فيما ذهب المرشح الرئاسي حازم أبو إسمايل إلى أبعد من ذلك بقوله إن «زيارة كيري بادرة للنصر وبشرى كبيرة». أما وكيل مؤسسي حزب التحالف الاشتراكي، عبد الغفار شكر، فرأى أن «لقاءات الأميركيين بالإخوان وضع طبيعي، واشنطن تبعث برسالة طمأنينة لقادة الربيع الإسلامي، ولديها مصالح ثابتة وأصدقاء متغيرون».



في القاهرة الأسبوع الماضي (عمرو دلش - رويترز)

«لن نكون بديلاً هن البرلمان ولن ندخل في اختصاصاته»

تصريحات اللواء مختار الملا، عضو المجلس العسكري، الذي هاجم الإخوان بنحو مباشر عندما قال في لقاء مع صحافيين أجانب إن «مجلس الشعب المقبل لا يمثل كل أطراف الشعب المصري، وإن اختيار اللجنة التأسيسية التي ستشكل الدستور ليس من صلاحيات الغالبية البرلمانية». وهذه النقطة تتناقض مع تصريحات لزميله اللواء ممدوح شاهين، الذي أكد فيها أن «الجهة التي ستشكل اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور هي البرلمان». بدوره، قال رئيس الجمعية الوطنية

المجلس العسكري، مثل المرشح الرئاسي، عمرو موسى، ورئيس حزب الوفد، السيد البدوي، ورئيس حزب المصريين الأحرار رجل الأعمال، نجيب ساويرس». وتثير صلاحيات المجلس الاستشاري قلقاً في الأوساط السياسية، وخصوصاً لدى جماعة الإخوان المسلمين، وإن رد عليها رئيس المجلس بقوله: «لن نكون بديلاً للبرلمان، لن ندخل في اختصاصات مجلسي الشعب والشورى». لكن الجماعة لا تستوعب هذه التصريحات؛ فقد انسحب ممثلوها من المجلس الاستشاري، احتجاجاً على

كان سوق السياسة في مصر، أمس، عامراً بالأحداث السياسية. لعل أبرزها كان من نصيب المجلس الاستشاري الذي يؤلفه ويخرجه المجلس العسكري، إضافة إلى ردود الفعل على لقاء السيناتور الأميركي جون كيري مع قيادات إخوانية وإسلامية

القاهرة - الاخبار

عقد المجلس الاستشاري الوطني، الذي صدر قرار تأليفه عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قبل أيام وسط جدل سياسي وشعبي، أولى جلساته أمس، أجرى خلالها انتخابات داخلية. من جهة ثانية، ظهرت رسائل تهليل وترحيب بين السفارة الأميركية والإخوان المسلمين عقب زيارة السيناتور الأميركي جون كيري لمقرّ حزب «الحرية والعدالة».

وأُسفرت انتخابات المجلس الاستشاري، عن اختيار منصور حسن، وزير الإعلام الأسبق، رئيساً للمجلس، والخبير الدستوري والمحامي، نور فرحات، أميناً عاماً، إضافة إلى نائبين، هما أبو العلا ماضي، رئيس حزب «الوسط»، وسامح عاشور، نقيب المحامين، رئيس الحزب الناصري. وقال حسن، في مؤتمر صحفي، إن «المجلس سيناقش الثلاثاء (غداً) مشروع قانون انتخاب رئيس الجمهورية وملف أسر الشهداء والمصابين، وملف المحاكمات العسكرية للمدنيين، ومناقشة اقتراحات إنهاء حالة الطوارئ، والإسراع في تحديد الحد الأدنى والأقصى للأجور».

وأفادت مصادر مطلعة لـ«الأخبار» بأنه كان يعتزم في جلسة أمس مناقشة موضوعين: الأول مشروع قانون انتخاب رئيس الجمهورية، الذي سيحال لاحقاً على الحكومة ثم المحكمة الدستورية العليا، والثاني مشروع قانون إجراءات انتخاب أو اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية التي ستضع الدستور. لكنه لم يتمكن إلا من اختيار تشكيلته». وأضافت أن «الجلسة كانت مرتبكة؛ فقد تغيبت عنها شخصيات مقربة حتى من